وانما لم يحر نظر الثاني هنا من بقاء الطهر بحاله لانه كانه ثم لانه اذا حيضها
الخمسة الاخيرة بقي من الشهر الثاني لها خمسة وعشرون طهرا فلم يقل بالتنقل
فيه لامكان بقائه على اصوله اذ لا معارض له بخلاف الحيض واما هنا
فلا يمكن بقاؤه على اصله لان من مخضها من ابتداء الدم ترى انها تبلغ يوم
السادس والعشرين طاهرا فانتسخ الطهر الاول بكون بعضه صار لهذا
الحيض الطارئ واذا زال منه لهذا الطارئ خمسة لم يبق منه الا
عشرون فمن ثم لم يجر قول بان حيضها خمسة من اول الدم العائد وطهرها
خمسة وعشرون كما جرى نظير ذلك في الاولى لما علمت من بقاء الطهر
ثم على اصله من غير معارض فرجع النائي اليه بخلاف الاول فانه نظر
الى ان تقدم الحيض يستلزم نقض الطهر ولما هنا فلم يبق على اصله
لوجود المعارض له فلم يجر على القول بان الخمسة من الدم العائد حيض
خلاف في الطهر لان المعارض الذي قدمته نعلم ان الرابع
والنائي في تلك لا يمكن جريانهما هنا وان لاجراهم تمار بعد اوجه
وهنا وجهين نفط مهما ظاهر عثر عليه كما قبله الفذ الفائز القاضي
لكن بعون الكريم الوهاب القائد وكيف لا ومقدمهم ومتاخرهم
لم يتعرضوا له ولا اشاروا الى شيء مما ذكرته في هذا المقام المستمل على غاية
من فرط الخفاء والتناقض الظاهر بادي الرأي الى ان صار
مضلة للافهام ومزلة للاقدام فاعتن بتحريرنا لتسلم من وصمة الحيف
والتوقف عند تقريرنا فان قلت هل يمكن ان يقال الراجح في
المسئلة الثانية ان العائد حيض لوقوعه في زمن الامكان ابتداء والاظر
الى ذلك الفرق لانه لا يخلو امر نفسف ومحل قلت نعم يمكن ذلك
بل نجد لان ما مر في الاولى اتفق عليه الشيخان صريحا واما ما ذكر
في الثانية فانما ذكره في المجموع عن جمع ولم يصرح باعتماد بل اشار الى

نوع

نوع تبر منه بقوله على المذهب عند المصنف وشيخه وغيرهما ولم يرد على ذلك ثم
حكى بقاء لان العائد حيض وهو قياس ما قال فيه كالرافعي قبيلها انه الاصح
ويكون النووي انما ترك الاعتراض على ما حكاه في ذلك للعلم بضعفه
مما ذكرته كالرافعي في هذه قبيل تلك انتهت عبارة شرح العباب بلفظها
الا بعض تغيير بسيط في اخرها قوله فلو رات الخمس المعتادة ثم
بقا خمسة عشر اخر ليست هذه الصورة صورة الفوراني ومن معه
المذكورة في المروضة والمجموع وانما صورتهم المذكورة فيها ما دل عليها
قول المجموع الموافق لعبارة الروضة ولو رات اي مرتادتها خمسة اول
الشهر عشرين حمرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الحمرة فقال الفوراني والبغوي
وصاحب الكافي الخمسة الاولى من اول الاحمر على عادتها وايام السواد حيض
احمر وما بينهما طهر قالوا وهذا متفق عليه وامر الرافعي بقلا عن غيره
فيها خلافا فاتهم المقصود منها وبين هذه وصورة المضم فرق ظاهر في الحكم
مر حيث مدارك الخلاف ووجه جريانه وكان ينبغي لهذا ان لا ياتي الا بصورة
الاصحاب فان قلت ما الفرق بين هذه وما مر فيما لو رات
خمستها المعهودة ثم طرقت خمسة عشر ثم اطبق الدم واستمر فان العائد
دم فساد على الصحيح من وجهين قلت الفرق بينهما ان هذا تمييز او هو
اقوى من العادة مطلقا فلم يمكن الغاؤه بخلافه فيما مر فانه لم يتعارض
العادة ثم شيء مع ما قررناه فيها فالغي الدم العائد قوله وان كان
معتادا لم يصرح شرح المهذب هكذا واما دل عليه كلامه قوله
خمسها هنا خمسة من اول الاسود اي وقد انتقل عادتها قوله
في الاولى عشرين هو الصواب والذي المضم خطه قبل عشرين مع الخمس
وليس في محله قوله خمسة وثلاثين اي لان حيضها ثانيا خمسة فتضم
الى دمها وهو ثلاثون فصار مجموعه خمسة وثلاثين قبل الاستحاضة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)